دور الجماعات المحلية في التنمية في ظل التحول إلى القطاع الخاص. *

د. بن الحاج جلول ياسين ، أستاذ محاضر "ب" بجامعة تيارت.

الملخص:

في السنوات الأخيرة وتحت تأثير العولمة والتحول إلى اقتصاديات السوق وتغير طبيعة دور الدولة، وموجات الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية، وظهور أفكار وممارسات الحكم الرشيد وتنامي قوة ونفوذ المجتمع المدني. ازداد التوجه نحو الاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تحقيق التنمية على مستوى الجماعات المحلية .

نهدف من خلال هذا البحث إلى التعرف على مضمون كل من التنمية الاقتصادية المحلية والقطاع الخاص، و الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي في الجزائر.

وقد توصلنا إلى أن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين المحليين، كما يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية، وفي رفع كفاءة الخدمات العامة المحلية.

Abstract :

In the last years and under the influence of globalization and the transition to market economics and change the nature of the role of the state, The waves of political reform and the transition to democracy, The trend towards dependence on the private sector has increasingly increased in community-level development.

The aim of this research is to identify local economic development and the private sector, and the role that the private sector can play in the process of economic development at the local level in Algeria.

We found that the private sector plays a big role in activating the developmental role of local communities through increasing economic activity and providing job opportunities for local citizens, It also contributes to the competitiveness of local economies and to the efficiency of local public services.

* رمز المقال: 13-2/17/ب/ت.
تاريخ إيداع المقال لدى أمانة المجلة: 2017/01/16.
تاريخ إيداع المقال للتحكيم: 2017/03/06.
تاريخ رد المقال من قبل التحكيم: 2017/04/24.
تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/05/22.

Key words: private sector, local economic development, local economy, north-western Algeria, local development projects.

مقدمة:

في إطار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين والتي انعكست على دور الدولة، حدث الانتقال من نظام حكم محلي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام حكم محلي يشارك فيه في تحمل المسؤوليات والسلطات والموارد إلى جانب هذه المجالس القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

ولذلك، لجأت الحكومات المحلية في العديد من الدول إلى تبني سياسات التحول إلى القطاع الخاص، من خلال إعطاء دور أكبر لهذا القطاع في عملية تقديم الخدمات و التنمية المحلية أو من خلال إدخال الأساليب التجارية في إدارة أنشطتها.

ويلعب القطاع الخاص دورا حيويا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للجماعات المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين المحليين، كما يساهم القطاع الخاص في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية، وفي رفع مستوى وكفاءة الخدمات العامة المحلية، خاصة في مجال البنية الأساسية والمرافق العامة بهدف تحسين نوعية الحياة للجميع.

إن دراسة هذا الموضوع تطرح أمامنا الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة القطاع الخاص في تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية ؟**

الأسئلة الفرعية:

- **ما المقصود بالتنمية الاقتصادية المحلية وما هي خصائصها ؟**
- **ما المقصود بالقطاع الخاص وما هي متطلبات عمله ؟**
- **ما هي أشكال مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر؟**

الفرضيات:

- تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية عملية مشتركة، تتضافر فيها جهود كافة الأطراف من مختلف القطاعات، من أجل تحفيز الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي.
- يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية.
- يستطيع القطاع الخاص أن يكون المحرك الرئيسي للتنمية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذا البحث في محاولة إبراز أهمية القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، باعتباره طرفا فاعلا فيها، إذ يعتبر المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية المحلية. خاصة في ظل إعادة صياغة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

هدف الدراسة: نهدف من خلال هذا البحث إلى محاولة تقديم تحليل نربط فيه بين التنمية الاقتصادية المحلية والقطاع الخاص، لنبين دور هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، وبالتالي مساهمته في دعم الدور التنموي للجماعات المحلية.

منهج البحث: سنعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف مضمون القطاع الخاص وكذا أهم خصائصه ومتطلبات عمله، ثم تحليل أهم انعكاسات نشاطات هذا القطاع على عملية التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية.

مجتمع البحث: اقتصرت دراسة الحالة على منطقة الشمال الغربي من الوطن، التي تتكون من 07 ولايات هي: وهران، تلمسان، عين تيموشنت، مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، غليزان، بالإضافة إلى ولاية تيارت، وذلك بالنظر إلى شاسعة القطر الوطني وصعوبة دراسة كل الولايات الجزائرية. فضلا عن محاولة تقييم تجربة التنمية المحلية على مستوى الإقليم الشمالي الغربي.

محاور البحث: لمعالجة إشكالية البحث، قسمنا بحثنا إلى المحاور التالية:

أولا: التنمية المحلية والقطاع الخاص..مفاهيم أساسية.

ثانيا: دور الوحدات المحلية في تحفيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية المحلية.

ثالثا: مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر. دراسة حالة: منطقة الشمال الغربي للجزائر.

أولا: التنمية المحلية والقطاع الخاص..مفاهيم أساسية.

1-التنمية الاقتصادية المحلية:تشير الكتابات العديدة في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية.

وفي إطار هذا التطور في فكر التنمية، فقد ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

1-1 مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية: تعرف الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية المحلية بأنها:" تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون"[1].

أما البنك الدولي فيعرفها باعتبارها نوعا من المشاركة بين السلطات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بهدف بناء القدرة الاقتصادية لمنطقة محلية معينة، بهدف رفع مستواها الاقتصادي في المستقبل وتحسين نوعية الحياة للجميع[2].

كما تعرف التنمية الاقتصادية المحلية بأنها " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية. وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة جميع أفراد الوحدة المحلية، ودمج جميع الوحدات في الدولة[3].

يتضح من التعريفات السابقة أن عملية التنمية الاقتصادية المحلية تعمل على تشجيع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، على التعاون المثمر الذي ينتج عنه إيجاد حلول على المستوى المحلي للتحديات الاقتصادية التي يواجهها جميع هذه الأطراف. وتهدف التنمية الاقتصادية المحلية في هذا الصدد إلى تمكين جميع الشركاء على المستوى المحلي(المحليين) من استخدام المؤسسات الاقتصادية والعمالة ورأس المال والموارد المحلية بشكل أكثر فعالية وذلك لتحقيق الأهداف والأولويات المشتركة على المستوى المحلي مثل خفض معدلات الفقر، وتوفير الحاجات الأساسية و فرص العمل، مع تضمين القيم الاجتماعية والبيئية.

2-1 مبادئ التنمية الاقتصادية المحلية: هناك مبادئ عامة تتصل بالتنمية الاقتصادية المحلية ذاتها كعملية تكاملية، بحيث إن لم تتوفر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع المحلي ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، ويمكن حصر أهم مبادئها فيما يلي:

1- علي كريم العبار، **مقدمة في تنمية الاقتصادات المحلية**، جامعة بغداد، العراق، ص 01، تاريخ التصفح: 2016/10/20.
http://socio.montadarabi.com/t1978-topic

[2]- عيد رشاد عبد المجيد، **دور اللامركزية المالية في تحقيق التنمية المحلية في مصر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2012، ص 48.

[3]- سمير عبد الوهاب، **النظم المحلية: إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية لاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص 144.

- **الشمولية:** بمعنى أن تغطي مشروعات وبرامج التنمية كافة مجالات احتياجات المجتمع الاقتصادية والصحية والعمرانية والتعليمية والاجتماعية، أي شمول التنمية كل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين[1] .

- **التوازن:** يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع المحلي[2]، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل مجال من مجالات هذه التنمية، بمعنى تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، وتعديل هذه المعدلات تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية الاقتصادية في المجتمع، كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية.

- **التنسيق:** يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على عملية التنمية المحلية وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج وتداخل البرامج أو تضاربها، ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.

- **التكامل:** يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف و الحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف و الحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية و البشرية فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع و هذا التغيير له جوانب مادية و أخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي و غير مادي[3].

3-1 أهداف التنمية الاقتصادية المحلية: تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية المحلية في العناصر التالية[4] :

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية، والحيلولة دون تمركزها في مناطق الجذب السكاني.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي ساهموا في تخطيطها وانجازها.
- زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية، مما يسهم في تعزيز من زيادة قيامها بواجباتها.
- تطوير الخدمات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية. بما يسمح برفع مستوى معيشة المواطنين المحليين.

---

[1]- عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1200، ص 67.

[2]- السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 49.

[3]- عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المرجع السابق، ص 69.

[4]- أيمن المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 19.

- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية، مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويوفر مزيدا من فرص العمل لأبنائها.

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

1-4ركائز التنمية الاقتصادية المحلية: تتطلب التنمية الاقتصادية المحلية الناجحة مجموعة من الركائز والمقومات التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية، حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد شعارات، بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة، والتي تحتاج إلى حلول واقعية لا تنبع من فراغ بل لابد من توافر بعض الركائز الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية الاقتصادية المحلية، ومن أهم مقومات التنمية المحلية، ما يلي:

- **الإرادة السياسية:** بمعنى تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة لسياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية الاقتصادية المحلية، وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة، إذ أن وجود مثل هذه السياسة العليا هو أمر حيوي حاسم في الدول النامية وبدونه قد تبقى الجهود عند حدودها الدنيا.

- **الحكم المحلي:** والذي ينعكس في صورة الفاعلين المحليين الأساسيين من قطاع عام وقطاع خاص ومجتمع مدني محلي وإدارة محلية ، والموجهين جميعا نحو مشروع مشترك لتنمية المجتمع المحلي.

- **المشاركة الشعبية:** بمعنى إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج والمشروعات التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

- **توفر الإمكانيات:** التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية، وتشمل هذه الإمكانيات ما يلي:

.توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والحكومية وغيرها.

.توفر الموارد البشرية المؤهلة من السكان المحليين.

.وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية.

.توفر الإمكانات التكنولوجية والتي تلزم في المجالات التنموية المختلفة كالزراعة والصناعة والحرف وغيرها.

1- القطاع الخاص: اعتمدت فلسفة التحولات الاقتصادية في الدول النامية على اعتماد آليات السوق وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتحول الدولة من دور الفاعل الأساسي والوحيد إلى دور الحكم ورسم السياسات، وبعد أن قطعت الدول النامية شوطا كبيرا في رحلة هذه التحولات من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، أصبح القطاع الخاص في معظم الأقطار النامية يشكل عصب الاقتصاد الوطني، وتعددت أنشطته الإنتاجية والتجارية وأصبح يمثل الدعامة الرئيسية للاقتصاديات النامية.

2-1 مفهوم القطاع الخاص: لقد ظهرت عدة تعريفات متباينة ومختلفة للقطاع الخاص، تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للمهتمين بالموضوع.

فيعرفه البعض بأنه " قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة"[1].

كما يعرف على أنه :"عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة[2]."

وبناءا على هذه التعريفات يمكن وضع التعريف التالي للقطاع الخاص: هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها.

ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية.

2-2 خصائص القطاع الخاص: يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص، التي يمكن أن تجعل منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات، ومن أهم خصائصه نذكر:

- السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية. وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام.

- القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.

- يمتاز القطاع الخاص أيضا، بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.

- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.

[1] - حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1995، ص 203.

[2] - أحمد الكواز، **بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 28، الكويت، 2008، ص 07.

- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجية متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

- توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته.

- وضوح الهدف في القطاع الخاص، والمتمثل أساسا في الوصول إلى أقصى ربح.

3-2 متطلبات تنمية القطاع الخاص: تتطلب تنمية القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار، ومن أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص نذكر ما يلي[1] :

-معدلات نمو اقتصادي مقبولة: حيث أن زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي من شانها أن تعطي المستثمرين مؤشرا ايجابيا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي، مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.

- **القروض الاستثمارية:** إن المؤسسات الاقتصادية في كثير من الدول تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها على القروض المصرفية، لذا فان توفر هذه القروض من شأنه أن يدعم القطاع الخاص خاصة في الدول النامية.

الإنفاق الحكومي: يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل ايجابي على مشاريع القطاع الخاص، فالزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات ، وأي نقص في الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية المشاريع الجديدة.

- **السياسة الضريبية:** تؤثر معدلات الضريبة المرتفعة على استثمارات القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار.كما أن الضرائب على أرباح الشركات تحد بصورة مباشرة من الاستثمارات الخاصة، لأنها تؤثر على معدل العائد المتوقع من الاستثمارات.

- **الاستقرار السياسي والأمني:** والذي يعتبر من عناصر المناخ الاستثماري، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية لأنه يؤدي إلى عدم التأكد وعدم الضمان اتجاه المستقبل، الأمر الذي يؤدي برجال الأعمال الخواص إلى سحب أو توقيف مشاريعهم التنموية.

- **الاستقرار التشريعي:** إن نجاح الدول في إصدار تشريعات ملائمة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ومتجاوبة مع الأوضاع الاقتصادية العالمية، يمكنها من استقطاب المزيد الاستثمارات الخاصة، وعلى ذلك فإن عدم شفافية

[1]- بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر، **مجلة الباحث**، عدد 07، جامعة المسيلة، 2009-2010، ص 139.

التشريعات وغموضها يثبط المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية، فعدم التأكد من استمرار السياسات، وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري الخاص.

- **البنية التحتية المادية والاجتماعية:** وتتمثل هذه البنية التحتية في الطرقات والطاقة والموانئ والاتصالات، إضافة إلى التعليم والصحة. ولتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية أهمية كبيرة بالنسبة لنشاطات المؤسسات بصفة عامة مؤسسات القطاع الخاص بصفة خاصة. فتوفر بنية تحتية مادية عالية الجودة يؤثر في فعالية عمليات وأنشطة المؤسسات الاقتصادية، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري، ولاسيما التعليم والصحة، ترسي الدعائم لتطوير القطاع الخاص[1].

ثانيا: دور الوحدات المحلية في تحفيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية المحليةإذا كانت الدولة هي الفاعل الرئيسي في عملية التنمية، فلقد أدركت العديد من الدول أهمية القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المحلية، ورفع مستوى معيشة المواطنين وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى الخدمات لهم. فالقطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة، وتستطيع الحكومة تقوية القطاع الخاص، من خلال توفير البيئة الاقتصادية المناسبة له.

وعلى المستوى المحلي، تستطيع الجماعات المحلية ومن ورائها مؤسسات الحكومة المحلية أن تلعب دورا هاما من خلال تذليل العقبات أمام القطاع الخاص خاصة في المراحل الأولى من تأسيس المشاريع.

آليات مساهمة القطاع الخاص في تطوير التنمية المحلية:تشير التجارب الدولية الناجحة إلى أن القطاع الخاص يستطيع دفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية وتحقيق أهدافها المنشودة، من خلال ما يلي[2]:

- المشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية لزيادة كفاءة وفعالية هذه العملية.

- تأمين المزيد من الموارد المالية والمادية، والمعرفة والخبرة التي غالبا ما لا تتوفر داخل المجتمع المحلي.

- كفاءة التعامل مع ظروف الاقتصاد المحلي حيث أن أصحاب المشاريع الخاصة عادة ما يكونون أكثر دراية بالفرص الموجودة مقارنة بالقطاع العام أو السلطات المحلية. وأكثر قدرة على تحديد العقبات التي تواجه إستراتيجية التنمية المحلية.

- ربط السكان المحليين بالأنشطة الاقتصادية المحلية، ومن ثم توفير فرص عمل جديدة لهم.

---

[1] - بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر، ص 13. تاريخ التصفح: http://fseg.univ-tlemcen.dz/pdfmecas/moulay%20lakkdar.pdf 2016/10/21

[2] - لبنى عبد اللطيف، **تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية**،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص 561.

- تحسين مستوى المرافق العامة والبنية الأساسية للمناطق المحلية، ومن ثم رفع جودة الحياة في هذه المناطق وجعلها أكثر جذبا للعمل والإقامة.

- مساندة إستراتيجية التنمية المحلية على النحو الذي يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين ورجال الإعمال والشركات..

- إضفاء الشرعية اللازمة على عملية التنمية المحلية وتنقيتها من الاعتبارات السياسية لضمان استدامتها على المدى البعيد.

1- عوامل نجاح مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية:على الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، إلا أن مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة أو في المشروعات الإنتاجية والخدمية يحتاج إلى توفر مجموعة من العوامل التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- الدراية التامة بالأسواق المحلية وبالقطاعات التي تحتاج إلى مشاركة القطاع الخاص، حيث يساعد الفهم العميق لطبيعة الأسواق ومواطن الضعف والقوة فيها وللقطاعات المختلفة وما تتمتع به من فرص استثمارية على تحديد الأسلوب الأمثل لمشاركة القطاع الخاص.

- القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية المحلية.

- وجود مشاركة قوية بين السلطات المحلية والقطاع الخاص.

- تشجيع مشاركة القطاع الخاص منذ البداية ومن المراحل الأولى للتخطيط للمشروعات المحلية المختلفة.

- المتابعة المستمرة لمشروعات القطاع الخاص للوقوف على ما تعانيه من صعوبات لمواجهتها بشكل سريع أو التعرف على عوامل نجاحها ومحاولة محاكاتها في المشروعات المماثلة.

2- إطار مساهمة الوحدات المحلية في تحفيز النشاط الاقتصادي الخاص: أدى تطبيق اللامركزية في الدول المختلفة إلى تحويل الوحدات والمؤسسات المحلية إلى فاعلين اقتصاديين نشطين على المستوى المحلي، حيث تقوم الوحدات المحلية بحفز النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي وتهيئة البيئة المواتية لإقامة الأنشطة الاقتصادية ولا يقتصر دور الوحدات المحلية على أن تكون مؤسسات ريعية بل يمتد إلى دعم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص ليقوم بدوره في دفع التنمية على المستوى المحلي[1]. ومن الممكن أن تساهم المؤسسات المحلية في تحفيز النشاط الاقتصادي الخاص من خلال ما يلي:

[1]- لبنى عبد اللطيف، **تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 571.

- توفير الأراضي لإقامة المشاريع، خاصة وان هذه المشكلة تعد من أكبر العوائق التي تواجه القطاع الخاص على مستوى الوحدات المحلية.
- توفير الخدمات والمرافق الأساسية اللازمة لإقامة التجمعات الصناعية والتجارية.
- العمل على تطوير البنية الأساسية والمرافق العامة من خلال إشراك القطاع الخاص.
- تسهيل إجراءات استخراج التراخيص المطلوبة لإقامة المشاريع الاقتصادية المحلية.
- تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عملية صنع القرار داخل الوحدات المحلية من خلال المشاركة في التخطيط الاستراتيجي للمشروعات التنموية داخل الوحدات المحلية.
- تشجيع إقامة شبكة علاقات تدعم النشاط الاقتصادي داخل الجماعات المحلية من خلال تأسيس جمعيات رجال الأعمال والجمعيات الاقتصادية الأخرى المختلفة.
- تحديد الاحتياجات التنموية للمناطق والأقاليم المحلية المختلفة وتحديد الدور المنوط بالقطاع الخاص القيام به.
- توفير المعلومات الأساسية عن المناطق المحلية وعن الفرص الاستثمارية المتاحة بالمنطقة.
- التأكد من التزام القطاع الخاص بالاعتبارات البيئية، للمحافظة على البيئة المحلية.

ثالثا: مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر.(دراسة حالة: منطقة الشمال الغربي للجزائر).

يرتبط تطور دور القطاع الخاص ارتباطا وثيقا بإستراتيجية التنمية التي تتبعها الجزائر، ومن ثم، فإن دور القطاع الخاص خلال حقبة الستينات والسبعينات كان هامشيا، نظرا لاتجاه الدولة لإتباع إستراتيجية التوجه نحو الاقتصاد الاشتراكي، ولكن مع بداية تطبيق السياسات الاقتصادية المتحررة منذ التسعينات والتي سميت بسياسات الانفتاح الاقتصادي بدأ القطاع الخاص في الاتساع نسبيا، وتصاعدت وتيرة ذلك التوجه مع اتفاقيات التعديل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي بدأ تطبيق التزاماتها منذ النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن العشرين.

أما على المستوى المحلي، فهناك تحول واضح في الجزائر نحو الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية على مستوى مختلف الأقاليم والوحدات المحلية، خاصة في ظل النتائج المتواضعة لإستراتيجية التنمية المحلية المعتمدة على الدولة وكذلك عدم قدرة الجماعات المحلية على تحقيق التنمية المحلية نظرا لافتقادها لمجموعة المؤهلات الاقتصادية والمقاولاتية.

1- دور القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية على المستوى المحلي:إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد تجارب القطاع العام في مجال تطوير وتسيير البنية التحتية ، أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما لنمو وترقية دور القطاع الخاص في هذا المجال ، ويظهر ذلك من خلال المشاريع الضخمة التي أسندت

للقطاع الخاص في قطاعات البناء، الأشغال العمومية والسكن، من أجل تفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية. والجدول التالي يوضح مساهمة الاستثمارات الخاصة في مجال البنية التحتية، بمنطقة الشمال الغربي:

-جدول رقم 01 : مشاريع القطاع الخاص في قطاع البناء، الأشغال العمومية والسكن بمنطقة الشمال الغربي: 2002-2015.

	وهران	تلمسان	مستغانم	معسكر	سيدي بلعباس	عين تيموشنت	غليزان	تيارت
عدد مشاريع البناء، الأشغال العمومية والسكن	466	230	293	198	234	47	244	250
القيمة (مليون دج)	103.414	35.852	46.677	26.919	26536	.3393	29.434	21.544

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، **الإحصائيات الولائية: البناء، الأشغال العمومية والسكن 2002-2015**، تاريخ الاطلاع: 2016/11/10، http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale

نلاحظ من المعطيات السابقة أن القطاع الخاص أصبح يساهم بشكل كبير في انجاز مشاريع البنية الأساسية على المستوى المحلي، حيث وصلت قيمة استثماراته بمنطقة الشمال الغربي إلى: **44430 3.** مليون دينار جزائري خلال الفترة **2002-1520**. بمجموع **6219** مشروع، وتأتي ولاية وهران على رأس القائمة من حيث قيمة وعدد المشاريع بالنظر إلى مكانتها كعاصمة للغرب الجزائري.

2- دور القطاع الخاص في دعم القطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي:لقد اتسعت هيمنة القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في هذه المنطقة، واقتصر دور الدولة على التوجه نحو القطاعات الإستراتيجية، الأمر الذي ساهم في التخلص من المشاكل التي كان يعاني منها القطاع العام في هذا المجال بالإضافة إلى تنويع الإنتاج وتحقيق المنافسة التي تضمن الجودة ورفع الفعالية الاقتصادية. والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية على مستوى منطقة الشمال الغربي للجزائر.

ونلاحظ منه المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية المحلية الأمر الذي يؤدي إلى تحويل الاقتصاديات المحلية إلى اقتصاديات متنوعة قادرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. وتبقى ولاية وهران على رأس قائمة ولايات الشمال الغربي في كل القطاعات الاقتصادية، سواء من حيث العدد أو من حيث القيمة التي وصلت إلى **1.302.607** مليون دينار جزائري.

جدول رقم 02 : مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية بمنطقة الشمال الغربي: 2002-2015.

الوحدة: عدد المشاريع.

	وهران	تلمسان	مستغانم	معسكر	سيدي بلعباس	عين تيموشنت	غليزان	تيارت
النقل	489	471	566	293	273	355	378	241
الصناعة	406	211	174	153	142	89	133	98
الخدمات	144	105	117	42	48	34	49	66
الفلاحة	68	47	105	17	11	43	29	27
الصحة	56	24	16	12	14	04	04	14
السياحة	100	14	35	08	10	25	04	08
مجموع القيمة (مليون دج)	1.302.607	159.265	251.345	143.347	114.715	197.388	194.212	87.338

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، **الإحصائيات الولائية: المرجع السابق**، تاريخ الاطلاع: 2016/11/10، http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale

3-دور دور القطاع الخاص في التشغيل على المستوى المحلي: لقد أصبح القطاع الخاص "الممول الأساسي" لسوق التشغيل على مستوى الوطن بنسبة **58,8%** من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة. وحسب الديوان الوطني للإحصائيات، فإن بنية التشغيل حسب قطاعات النشاط يهيمن عليها قطاعي التجارة والخدمات الذي يشغل أكثر من النصف أي بنسبة **59,8%** من مجموع الناشطين متبوعا بقطاعي البناء والأشغال العمومية بنسبة **16,6**% والفلاحة بنسبة **10,6%** [1].

أما على مستوى منطقة الشمال الغربي للوطن، فان القطاع الخاص يحتل كذلك مكانة ريادية في عملية توفير فرص العمل للسكان المحليين في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، وتبقى ولاية وهران الرائدة في هذا المجال لكونها تمثل عاصمة الجهة الغربية للوطن ومركز جذب للاستثمارات والمشاريع الخاصة المحلية والأجنبية. والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] - محمد الغازي، **القطاع الخاص هو الممول الأساسي لسوق الشغل في الجزائر**، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد رقم:3149، ليوم 2015/11/28، ص 11

جدول رقم 03 : مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بمنطقة الشمال الغربي: 2002-2015.

الوحدة: منصب عمل

	وهران	تلمسان	مستغانم	معسكر	سيدي بلعباس	عين تيموشنت	غليزان	تيارت
عدد مناصب الشغل	90.404	15.262	24.259	15.438	13.476	7.763	22.737	17.760

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، **الإحصائيات الولائية: المرجع السابق**، تاريخ الاطلاع: 2016/11/10، http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale

خاتمة: تناولت هذه الورقة كيفية العمل على رفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تشجيع القطاع الخاص، وذلك في ضوء التجربة الجزائرية: منطقة الشمال الغربي نموذجا. وقد أوضحت هذه التجربة أن القطاع الخاص يستطيع أن يلعب دور فعال في مجال التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المشاركة مع القطاع العام في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة أو من خلال المساهمة في المشروعات الإنتاجية والخدمية المختلفة. ويتمثل الأثر الايجابي لمساهمة القطاع الخاص في مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية في رفع معدلات التشغيل وتحسين مستوى الخدمات وزيادة الدخول. ولكن التجربة الجزائرية أظهرت أن القطاع الخاص لا يبادر بالمشاركة تلقائيا في مشروعات التنمية المحلية بسبب فشل الأسواق ووجود وفورات الحجم، وهنا يظهر الدور الداعم للحكومة والسلطات المحلية في توفير المناخ الملائم للقطاع الخاص وتحفيزه على المساهمة في جهود التنمية الاقتصادية المحلية.

وفي الجزائر، كغيرها من الدول التي نجحت في رفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى جل الأقاليم والمناطق المحلية، تستطيع المؤسسات المحلية مساندة القطاع الخاص للقيام بالدور المنوط به في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال محورين رئيسيين، يتمثل الأول في تهيئة بيئة الأعمال لتيسير إجراءات تأسيس المشروعات وممارسة النشاط، بينما يرتبط المحور الثاني بالقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري المرتبط بقيام المحليات بتحمل مسؤوليات دون أن تكون لديها القدرة التقنية أو المالية على تحملها. مما يؤثر سلبا على تحفيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية.

وتستطيع المؤسسات المحلية مساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الانتفاع من ثمار التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المشاركة في مشروعاتها وزيادة درجة ترابطها بالشركات الكبيرة التي تعمل في المحليات، كما تعمل على تحفيز القطاع غير الرسمي على الاندماج في القطاع الرسمي من خلال مجموعة من الحوافز والخدمات .

ولا يعني تأكيد الدور الهام للمؤسسات المحلية في قيادة جهود التنمية الاقتصادية المحلية وتحفيز القطاع الخاص على المساهمة فيها، إغفال دور الحكومة في تهيئة مناخ الأعمال والاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية الداعمة للتنمية بشكل عام وللتنمية الاقتصادية المحلية بشكل خاص.